

## قراءة في كتاب "الشرطة القضائية في لبنان" العميد يحيى: توثيق المهمات واستخلاص التجربة

قدّم القائد السابق للشرطة القضائية العميد المتقاعد انور يحيى كتابه "الشرطة القضائية في لبنان"، الاول من نوعه يفتح تاريخ الجهاز وينقله الى العلن، ويروي قصته على مر عقود تعاقب قاداته وادواره الى الامس القريب

مهد للكتاب الوزير السابق للداخلية زياد بارود وصدر في نيسان الفائت عن "الدار العربية للعلوم - ناشرون". ما قاله الوزير بارود في مؤلف الكتاب "ان لقاء واحدا جمعنا سويا كان كفيلا بوضع رسم اكثر من تشبيهي لرجل حملتني الصدفة لاحقا على ان نتعاون معا في ابهى صور التعاون. في اللقاء الاول، يستقبلك رجل عصامي صلب، في ملامحه مزيج من الذكاء الحاد ونقاء اهل الجبل...".

يضيف عن الكتاب: "عمل بحثي توثيقي معمق تولاه العميد محصنا بتجربة جعلته يدخل الى تفاصيل التاريخ من ابواب سنوات خدمته الـ39 التي امضاها في قوى الامن الداخلي. بجرأته المعهودة التي لا تلغي دماثته، يشير العميد انور يحيى في كتابه الى حيث اخطأت المؤسسة والى حيث اصابت. لا يتوانى عن انتقاد محطات كان يمكن تجنب تداعياتها على المؤسسة وهو ابنها".

احببت ان اورد ما استشهد به والذي المؤرخ الشيخ غالب سليقه بعد قراءته بعض الابيات الشعرية تتم عن فحوى الكتاب، اذ قال:

كتاب قد حوى زبد المعاني  
وفي مضمونه نظم الجمان  
يخبر عن قصص رجال كبار  
وعن احوال واحداث الزمان  
سألت الله ان يبقيه  
ويسكن مؤلفه قصور الجنان

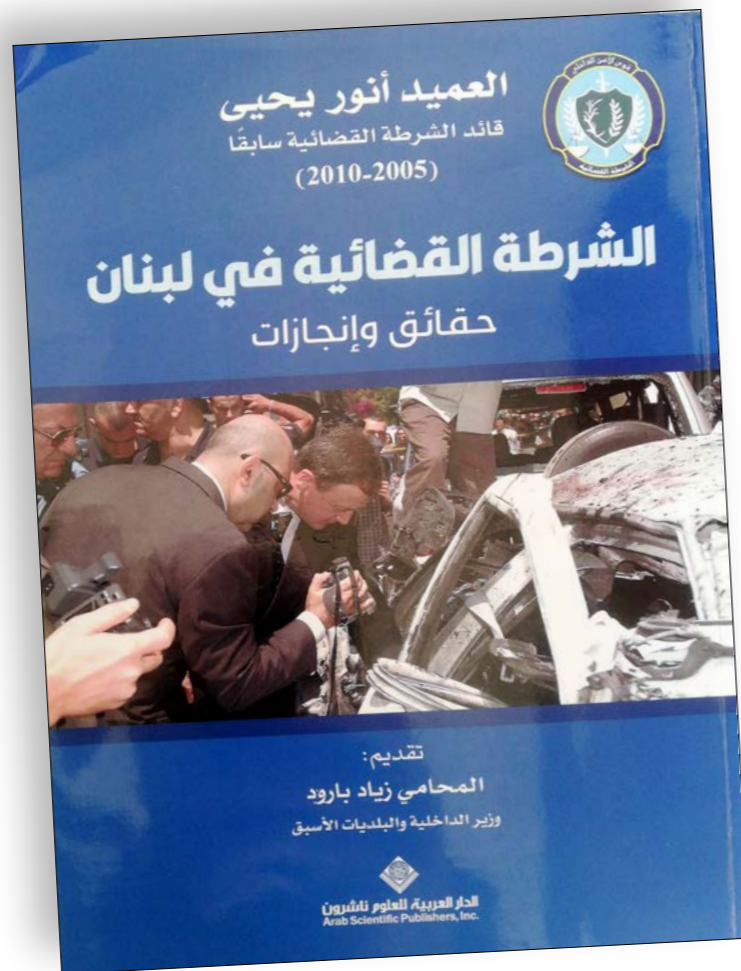
اما نحن فلنا محطات عدة مع العميد انور يحيى، حيث تعرفت عليه عام

2003 عندما زرته برفقة والدي في مكتبه في ثكنة بربر الخازن حينما كان قائدا لفوج الادارات والمؤسسات العامة، قاصدين استشارته في التقدم بطلب ترشيحي لدورة الضباط الحفوقيين التي اعلنت عنها حينها المديرية العامة لقوى الامن الداخلي. ما لفتني في اثناء جلوسنا مع العميد مأثرة اخبرنا بها تدل على مدى ذكائه وطموحه الذي ليس له حدود. حيث حدثنا انه في العام 1982 وعندما كان برتبة ملازم في قوى الامن الداخلي دخل الى مكتبه عريف يعمل تحت امرته، أملا منه الموافقة على منحه اجازة ادارية لمدة اسبوعين. وعند سؤال العميد للعريف عن سبب هذه الاجازة الطويلة، اجابه العريف انه سيتقدم بامتحانات السنة الثالثة حقوق في الجامعة اللبنانية. هذا الطلب استوقف العميد كثيرا لا بل استفزه ان صح التعبير، وقال في نفسه بعد ان وافق على الاجازة، اعقل ان احد العسكريين لديه سيتخرج بعد سنة من كلية الحقوق حاملا اجازة وانا ليس في حوزتي سوى شهادة الثانوية العامة. مما حمل العميد في العام ذاته على التقدم بطلب الانتساب الى كلية الحقوق - الجامعة اللبنانية ليتخرج منها بعد اربع سنوات حاملا الاجازة.

سرد هذه المأثرة ليس للدلالة سوى على عصامية العميد الذي يعتبر ان شخصية الضابط قائمة على المعرفة والعلم، ومتى تحصن بهما كان قوى الشخصية، واثق الخطى، ويستطيع مواجهة اي

موقف مهما كانت صعوبته. اللقاء الثاني مع العميد انور يحيى في العام 2005 وقد اصبح انذاك قائدا للشرطة القضائية، حيث حضر الى معهد قوى الامن الداخلي ليلقي علينا (دورة الضباط الحفوقيين في الامن العام) دروسا في عمل الشرطة القضائية. اللافت في محاضراته، انها لم تكن كما بعض المحاضرات تمر مرور الكرام، بل كان لها الوقع والاثر الكبيران في عقول زملائي في دورة الامن العام، حيث تلمس في محاضراته مدى العمق والثقافة العالية التي يتمتع بها، فتتجذب اليها وانت في غاية الانسجام والاستمتاع.

اما كتابه الحالي "الشرطة القضائية في لبنان"، فهو عمل بحثي اكايمي بامتياز، اذ وثق فيه العميد يحيى تاريخ الشرطة القضائية في لبنان، معتمدا على المنهج التاريخي التسلسلي منذ العام 1861 مرحلة ولاية بيروت العثمانية (1861-1918)، ثم مرحلة البوليس العدلي والشرطة القضائية في زمن الانتداب الفرنسي (1920 - 1943)، ثم عمل الشرطة القضائية في زمن الاستقلال (1943 - 1959). في القسم الثاني من الكتاب، تحدث العميد يحيى عن الشرطة القضائية في المرحلة الممتدة من العام (1959 - 1990). في القسم الثالث تحدث عن عمل الشرطة القضائية بعد صدور قانون رقم 1990/17 الذي نظم عمل قوى الامن الداخلي. وفي القسم الاخير، تحدث عن تجربته في قيادة الشرطة القضائية من (2005/5/10 حتى 2010/8/10).



العديد من الجرائم وتوقيف مرتكبيها بعد فترة وجيزة من ارتكابهم الجريمة. هناك ايضا محطة اساسية تحدث عنها العميد في الصفحة 390 وهي توقيفه احد المطلوبين (ببلاغات بحث وتحرر في حقه - اتجار بالمخدرات)، وقد جاء برفقة احدى الشخصيات السياسية (نائب سابق) لزيارة العميد انور يحيى في مكتبه، وكان في حوزته بطاقة توصية من احد الزعماء السياسيين النافذين في لبنان. يضيف العميد، انه اوعز الى عناصر امانة السر لديه بالاستعلام عن الوفد القادم لزيارته. وعند انتهاء النائب السابق من الكلام وهمم بالانصراف من مكتب العميد يحيى، قال له الاخير ان برفقتك شخصا مطلوبوا لدينا وسأعمل على توقيفه فورا. في اليوم ذاته، اتصل الزعيم فلان بالعميد يحيى وقال له مازحا "صار بدنا نسأل عن الشخص اللي منبعتك هوّي احسن ما توقفو".

انها هبة الدولة التي يجب صونها وحفظها في زمن التفلت الامني وسيادة ثقافة الميليشيات.

غير ان ما يستوقف القارىء، ان هذا الكتاب، بالاضافة الى انه مثابة موسوعة تاريخية قيّمة ارخت فصول عمل الشرطة القضائية وتعاقب الشخصيات على ادارتها، ثمة محطات عدة ذكرها العميد في اثناء توليه قيادتها، منها كشفه

### العميد يحيى: دور الشرطة القضائية يختلف عن مهمات مديرية المخابرات والامن العام

فريد شهاب الذي تولى مديرية الامن العام (1948-1958)، وكان متفوقا ونقل معه خبرته الاستقصائية والاستخباراتية التي اكتسبها من المفوضين الفرنسيين كولباني ثم غوتيه ومن الشرطة القضائية التي تولى ادارتها بعد ادوار ابوجودة. والاهم ما تضمنه كتاب يمنى عسيلي واحمد اصفهاني "اوراق خاصة للامير فريد شهاب" الذي يتضمن مراسلات سرية وتنصت طاول اركان الدولة وغيرها بهدف سلامة الكيان والدولة. كذلك كتاب الاستاذ نقولا ناصيف "المكتب الثاني حاكم في الظل" الذي يروي وقائع سرية جدا على السنة من بقي حيا من المسؤولين وفي العودة الى مذكرات ومراسلات سرية بهدف صحافي وتوثيق وطني. نشر هذه الملفات في كتاب "الشرطة القضائية في لبنان: حقائق وإنجازات"، يأتي على لسان ضابط عمل في التحري كضابط عون (1980-)

التقت "الامن العام" العميد المتقاعد انور يحيى وحاورته حول مضمون كتابه، وتوقيت اخراج هذه الملفات القديمة الى العلن، والدور الذي لعبته الشرطة القضائية في موازاة الاجهزة الامنية الاخرى وظل محجوبا.

■ ما هو توقيت اخراج هذه الملفات القديمة الى العلن؟  
□ القسم الاكبر من هذه الاحداث سبق ونشر في الصحافة اللبنانية التي كانت تواكب نشاط الشرطة القضائية، علما ان ما نشره الاستاذ نقولا ناصيف عبر كتابه "سر الدولة: فصول في تاريخ الامن العام 1945-1977"، يتضمن اسرارا اكبر وقد دون تاريخ الامن العام منذ نشأته على يد قائد الشرطة القضائية في حينها المفوض ادوار ابوجودة (1945-1948)، ثم مع المدير الامن الامير

## وفقاً لإتفاقية حقوق الطفل والقانون اللبناني 422/2002 أنا طفل/ طفلة تحت 18 سنة من حقّي يتأمن مصلحتي الفضلى وكون محمي/محمية من كل أنواع العنف والاستغلال والإساءة وين ما كان حتى بالمراكز الأمنية

**من حقّي إنني  
شارك وأعطي  
رأيي بكل الأمور  
ببتخصني وبتتعلق  
بأمانتي  
وسلامتي**

**أنا موجود حدكم،  
لتأمين سلامتكم  
وحمايتكم، طيلة  
فترة وجودكم  
في مراكز الأمن  
العام اللبناني**

**من حقّي الحصول على  
التمثيل القانوني  
ومساعدة  
اختصاصيين/ات  
ومندوبين/ات  
اجتماعيين/ات والتواصل  
مع عائلتي في حال تمّ  
التحقيق معي من قبل  
عناصر الأمن العام**

**من حقّي ما إتعرّض  
للتمييز بغض النظر  
عن جنسي أو حاجاتي  
أو معتقداتي أو وضعي  
المادي**

**في حال  
تعرّضتوا لأي سوء  
معاملة داخل مراكز  
الأمن العام،  
فيكن، إنتوا أو أي  
شخص راشد،  
تتصلوا على  
الرقم 1717**

والامن العام لجهة قيامهما بمهام تستوجب السرية والتعاطي المكثف مع المخبرين لحماية وسلامة الوطن من مخططات العصابات الارهابية التي تستهدف الوطن كل الوطن. لا ادوار محجوبة للشرطة القضائية التي تقوم بدورها لمكافحة الجريمة وكضابطة عدلية متخصصة تعمل في اشراف النيابة العامة.

■ اي عبرة تستقى وان بعد سنوات من نشر اسرار امنية؟  
□ هدف الكتاب توثيقي اسوة بكتاب الاستاذ نقولا ناصيف "سر الدولة". ليس المقصود التشهير وكشف اسرار تمس كرامة العائلة او الانسان، بقدر ما هدف اليه الكتاب بتدوين رأي المؤلف، ربما يصيب وربما يخطيء، العبرة من نشر الكتاب نوجزها بما يلي:  
- بعد هجمات 11 ايلول 2001 التي استهدفت الولايات المتحدة الاميركية، شكل الكونغرس الاميركي لجنة سميت:

Commission 11/9 عملت على مدار 24 شهرا وخرجت بنتائج لاصلاح القطاع الامني في الولايات المتحدة، استحداث وزارة الامن الداخلي، واستحداث مراكز الانصهار: Fusion Centers حيث تمثل فيه اجهزة: FBI, CIA, USSS, ATF DEA وغيرها من الاجهزة الفيدرالية، ونحن بعد خبرة 39 سنة في قوى الامن الداخلي خلصنا الى مقترحات لتطوير اجهزة مكافحة الجريمة في لبنان. اذا، للكتاب غاية اصلاحية وليس تعدادا للانجازات التي لاحظتها الصحافة وكبار المسؤولين والضحية.

ب- ان تطوير العمل في الشرطة القضائية، وبقية الاجهزة المكلفة بمكافحة الجريمة في شتى اصنافها، يستدعي توحيد الرؤية حول مستقبل العمل الامني وافساح المجال امام الاجهزة للتحرك بسهولة في كل الامكنة، وعدم تأمين حماية للمجرم، وتشدد القضاء بالاحكام الجزائية في حق من يمتهن الاجرام: تجار المخدرات، المزورين، الارهابيين، العملاء والجواسيس، وغيرهم من المجرمين.

ج- على الدولة اللبنانية والادارة اللبنانية التخلص من النظام الطائفي الذي وان كانت المادة 95 من الدستور توجب المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في وظائف الفئة الاولى وما يعادلها فقط، لكن تطبيق المناصفة تسعى اليه الطوائف حتى باختيار موظفي الفئات الاربعة الاخرى (الخامسة، الرابعة، الثالثة والثانية)، مما يعوق اختيار الموظف الاجدر والاكفأ لتولي الوظيفة العامة.

نفتوح سرعة تطبيق المادة 95 من الدستور وتشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية واعتماد الجدارة والكفاءة في اختيار الموظف، عندها نكون قد بدأنا خطوة الالف ميل لمكافحة الفساد وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب، واختيار الافضل لتطبيق القانون وخدمة الناس، والتمسك بشريعة حقوق الانسان.

◀ (1983)، ثم كضابط قائد (1989)، ثم قائد للشرطة القضائية (2005-2010)، وتم التحقق من المعلومات والمصادر وفقا للاصول القانونية. الكتاب يتضمن تاريخ الشرطة القضائية منذ ولاية بيروت التي انتهت 1918 لتبدأ حقبة الانتداب الفرنسي (1920-1943)، ثم الاستقلال (1943-1959). ما نشر من الملفات يشكل اقل من 30% من الملفات السرية التي تولتها الشرطة القضائية التي تكلف بتحقيقات عادية ونوعية ان لجهة شخصية المجرم، او الضحية، او نوع الجرم. طبعا نفذت الشرطة القضائية هذه التحقيقات في سياق عملها كضابط عدلية تعمل في اشراف النيابة العامة المختصة. الكتاب توثيقي بدون مهام الشرطة القضائية، والا اهم انه بالفعل حقائق وانجازات قدمها عناصر التحري منذ مطلع القرن العشرين، في شتى الرتب وفي مختلف الظروف خدمة للامن ومكافحة الجريمة.

■ اي دور لعبته الشرطة القضائية في موازاة الاجهزة الامنية الاخرى وظل محجوبا؟

□ مهمات الشرطة القضائية حددها القانون رقم 90/17، تنظيم قوى الامن الداخلي، وهي مكلفة كضابطة عدلية متخصصة بمكافحة الجريمة وينفرد قائدتها بصلاحيات بالقانون: القيام باحصاءات لتطور الجريمة، واقتراح ما يلزم من تدابير للحد من تنامي وارتفاع معدلات الجرائم: بروز اصناف جديدة من الجرائم، تفشي جرائم الانترنت والقرصنة وخرق الملكية الفكرية والموسيقية وغيرها، انخفاض سن تعاطي المخدرات بشتى انواعها بين الذكور والاناث، جرائم التهرب الضريبي، الافلاس الاحتياطي، تزوير المستندات والاوراق المالية، تطوير عمل المباحث العلمية لجهة: الحمض النووي DNA، البصمة، الاسلحة والذخائر، المتفجرات، اقتفاء الاثر وغيرها. كان التنسيق تاما مع محفوظات الامن العام، ومحفوظات مديرية المخابرات في الجيش اللبناني. واذا كانت وحدة الشرطة القضائية قد نجحت في عملها الامني من استعادة مخطوفين وتوقيف الجناة، توقيف كبار تجار المخدرات الممنوعة ومروجيها، وضبط عمل الفنانات في المرباع الليلية والتحقق من ممارسة العمل في حدود المرسوم التنظيمي رقم 91/1157، كل ذلك بالتنسيق وحسن العلاقة بين الشرطة القضائية والامن العام والمخابرات. طريق النجاح للجهاز الامني، اي جهاز امني في عمله، يرتكز على:

- مكافحة الفساد.
  - اتقان العمل وتنفيذ القانون بكل تجرد.
  - التنسيق مع بقية الاجهزة في اشراف القضاء المختص.
- دور الشرطة القضائية يختلف عن عمل مهمات مديرية المخابرات